عن إعادة إنتاج أساطير إسرائيلية مؤسسة

انطوان شلحت

تخضع عملية إعادة إنتاج الأساطير المؤسسة لإسرائيل كيانا إحلاليا إلى ما يمكن اعتباره بمثابة وتيرة دورية، قد تطول وقد تقصر، تبعًا لما يستجدّ من ظروف. كما يمكن أن نلاحظ ذلك من متابعة جدل دائر في الآونة الأخيرة بشأن تلك الأساطير، سواء في وسائل الإعلام، أو حتى في نطاق الكتابة البحثية، على خلفية الأزمة السياسية الداخلية الحالية المستمرة منذ عامين.

ويكمن الحافز وراء هذه العملية، عادةً، في خوفٍ متأصل من أن تترتب على مناقشة هذه الأساطير أي تأثيرات، وإن كانت بسيطة وسطحية، كما هي الحال هذه الأيام في ضوء، جدل محتدم حول مقولة الكاتب والناشط الصهيوني يسرائيل زانغويل (1864- 1926)، وفيها أن جوهر غاية الحركة الصهيونية تحقيق هجرة شعب بلا أرض (اليهود) إلى أرض بلا شعب (فلسطين). وبينما كان التعاطي في الماضي مع مختلف اتجاهات نقد تلك الأساطير، أو تياراته، يتم على طريقة «القتل بالإهمال»، فإن التعاطي الراهن يستثمر أسلوبًا تحاليليًا يحاول تضخيم التأثيرات المترتبة على أداء تلك التيارات، لا لأنها قد نفذت فعلًا إلى الواقع الإسرائيلي الآن، وإنما أساسًا في سبيل تزيين طريق التمسك بمفاهيم قديمة.

وتعتبر السلطة الإسرائيلية والضاربون بسيفها حتى محاولات محاكمة هذه الأساطير وفتح السبيل للهجس ببناء مجتمع ينأى بنفسه عنها إلى ما هو أكثر واقعيةً، سيما في علاقته مع قضية فلسطين وديمومتها، حيّزًا خطرًا للغاية، بل ومحظورًا لا يجوز الاستئناف على احتكاره له، كما لو أنه من اختصاصها فقط. وهو ما انسحب أيضًا، في الآونة الأخيرة، على أساطير أو مسلمات صنمية أخرى مؤسِّسة، على غرار مفهوم الدولة اليهودية بديلًا لمفهوم دولة اليهود، والأمن الفردي غير المنفصل عن الأمن القومي الجماعي .. وما إلى ذلك.

بخصوص أسطورة أن فلسطين أرضٌ بلا شعب، تجسّد أحد تجليات إعادة إنتاجها أخيرا في دفع تهمة إنكار وجود شعب آخر في هذه الأرض عن قائلها، حيث ذكر المتصدّي لهذه التهمة أن رانغويل عندما أطلق مقولته لم يقصد بها أن يُنكر وجود شعب في فلسطين إبّان استعمارها صهيونيًا، بل تطلّع إلى أن يتحدّث عن عودة الشعب اليهودي إلى بلده. وتعني مقولته أن لهذا الشعب أرضًا هي فلسطين (أرض إسرائيل، وفقًا لتسميتها الصهيونية)، كما أن لهذه الأرض شعبًا هو الشعب اليهودي، ولكن صلته بها غير متحقّقة من الناحية العملية، كونه لا يعيش فيها، ولذا فهو «شعبٌ بلا أرض»، وبموازاة هذا لا تقوم فلسطين بما هي منذورة له منذ القدم بأن تكون «أرض الشعب اليهودي»، ولذا فهي «أرض بلا شعب».

في ما تتضمّنه هذه العبارات ما يحيل مباشرة إلى دحض ادّعاء مكرور مؤدّاه أن قبائلة الصهيونية كانوا يجهلون وجود شعب عربيّ في فلسطين، إلى ناحية تأكيد أنهم تجاهلوا وجود هذا الشعب على نحو عامد، وعلى النحو نفسه خطّطوا مسبقًا لاتخاذ كل الخطوات التي ترمي إلى تجريده من وطنه، وإحلال مهاجرين مستوطنين آخرين محله. يجب التنويه كذلك إلى أن المنخرطين في إعادة إنتاج الأساطير المؤسّسة لا ينعتونها كذلك بتاتًا، بل يعتبرون السلام، والديمقراطية، وسلطة القانون، بمنزلة أساطير. وداخل ذلك ينزعون إلى القول إن جعل السلام قيمة عليا إنما يعرّض الدولة اليهودية للخطر لأن العالم الذي تريد إسرائيل الانتماء إليه لم يصل إلى وضعه الراهن عن طريق السجود لآلهة السلام! ناهيك عن أن وضع النقد في خدمة «أيديولوجيا راديكالية»، كما يُتهم كل من ينحو منحى محاكمة الأساطير المؤسسة، يحوّله إلى أداة سلبية. وكل وجهة نظر لا تدور في فلك الإجماع القومي الصهيوني هي أيديولوجيا كهذه.

هذه التفاهات الدعائية في مصر

اسامة الرشيدي

نشرت وسائل إعلام مصرية خبرا مفاده بان وزارة التربية والتعليم ستفرض على الطلاب دراسة رموز اللغة الهيروغليفية، بدءا من الصف الرابع الابتدائي، وذلك بعد ردود الفعل الواسعة التي أثارها حفل نقل مومياوات ملوك وملكات فراعنة إلى متحف الحضارة الجديد. وقد أثار الخبر سخرية مصريين عديدين، نظرا إلى معرفتهم بحقيقة مستوى طلاب عديدين في المدارس الحكومية، في ظل تواضع مستوى التعليم في مصر، والذي يحتل مرتبة متأخرة في مؤشر تصنيف التعليم. وكتب بعضهم شهاداتهم التي كشفت أن هناك من الطلاب في المدارس الحكومية من لا يجيد اللغة العربية من الأساس، بل وأكد أحدهم أن بعض زملائه في الصف الأول الثانوي كانوا لا يجيدون كتابة أسمائهم! فكيف لهم أن يتعلّموا اللغة الهيروغليفية؟ كما أن تعليم تلك اللغة لن يفيد الطلاب شيئا، لأنها لن تكسبهم أي مهارات ضرورية من المطلوبة في سوق العمل، ويجب أن يقتصر تعليمها على من سيتخصّصون في الآثار والمصريات.

يمكن القول إنه، في الأغلب الأعم، لن يتم تطبيق هذا القرار، وإنه مجرّد فرقعة إعلامية تزامنا مع «الريند» الاحتفاء بالتاريخ الفرعوني، لأنه لا يوجد أحد من المدرسين يعرف رموز الهيروغليفية، كما أن الطلاب الذين لا يجيدون العربية لن يتحوّلوا فجأة إلى فراعنة ينطقون بالهيروغليفية، لمجرّد أن وزارة التعليم أرادت ذلك! وحتى إذا طبق هذا الإجراء، وشرعت المدارس في «تعليم» الطلاب رموز تلك اللغة، فلن يعدو الأمر مجرّد إجراء شكلي لاستيفاء المظهر العام المحتفى بالفراعنة، وستتحوّل حصة «الهيروغليفي» إلى فاصل من التهريج مثل حصص الألعاب، وسيتم إنجاح الطلاب فيها بغض النظر عن ادائهم، مثلما يحدث مع مواد أخرى، ومثلما حدث بها أحد، ولم يتابع أحد تنفيذها، لأنها ببساطة مستحيلة التنفيذ، وسيكون هذا مصير تجربة تعليم اللغة الهيروغليفية للطلاب.

(كاتب وإعلامي مصري)

غضبة الأمير حمزة وما بعدها

علي انوزلا

كانت زوبعةً في فنجان، وسرعان ما عاد الأمير المشارر، حمزة بن الحسين إلى «بيت طاعة» الحكم، ووقّع رسالة مبايعة جديدة لشقيقه الملك عبد الله الثاني. هكذا طويت صفحة غريبة من تاريخ الأردن الحديث، لم يسبق أن شهدتها هذه المملكة الهادئة هدوء بحرها الميت. ولكن يبدو أن ما تم طبه إلى حين هو الجانب العائلي من القصة، عندما تحرّك أفراد العائلة الهاشمية للملمة الصفّ، وإعادة الأمير الشاب الطموح إلى جادّة صوابه. ولكن الصدمة التي أحدثها الأمير لن تنتهي هنا، لأن ما حدث سيترك بصماته قوية في نفوس الأردنيين الذين فاجأهم ما حدث، وستكون له تداعياته في المستقبل المنظور على حياة البلد السياسية وواقعه الإجتماعي.

على مستوى بيت الحكم، كشف هذا الحادث عن وجود تصدّعات عميقة بين أفراد الأسرة الملكية، تغذّيها طموحات شخصية لا يخلو من مثلها أي بيت حكم في العالم، وقد أثثت كتبٌ صراعات البلاط عبر التاريخ. وستتكفل بهذا الجانب غريزة الأسرة الملكية التي ستعرف كيف تعالجه حسب تقاليدها المرعية، حفاظا على بقائها واستمرارها. أما الجانب العام، أو الجزء العائم من جبل الجليد الذي كشف هذا الحادث الغطاء عن رأسه الطافية فيتعلق بهشاشة الهياكل الاجتماعية الكامنة تحت واجهة الأردن الهادئة. وحتى عندما سيصمت الأمير الغاضب، أو يُفرض عليه ذلك، سيبقى لكلماته، المسرّبة في لحظة غضب عابرة، صدى قوي يتردّد داخل بلاده، وفي كل البلدان التي تشبه بنيتها السياسية والاجتماعية تلك الموجودة في الأردن.

وبقدر ما كان رد فعل القصر على غضبة الأمير سريعا وقويا ومكثفا، للإبقاء على الخلافات الداخلية وراء أبواب الغرف المغلقة داخل بيت الحكم، بقدر ما كانت كلمات الأمير الغاضب قوية وموجزة، اخترلت الوضع الأردني في صورة ذات كثافة غير متوقعة وغير عادية، لأنها صادرة من داخل القصر، وعن أمير كان يُعتبر، حتى وقت قريب، الرقم الثاني داخل هرم السلطة في الأردن، وليس عن سياسيٍّ معارض يحترف خطاب المعارضة، ويعرف كيف يختار مفرداته من قاموسها. وابعد من ذلك، الأمر لا يتعلق بصرخة مواطن يائس اكتوى بظهر الأزمات التي تتخبّط فيها بلاده.

وبالنسبة للأردنيين، لقد الفوا سماع مثل هذه النبرة المنتقدة في خطاب الأمير حمزة الذي اعتاد أن يقدّم نفسه لمواطني بلده صوتا ناشطا في استنكار الفساد الذي ينخر بلدهم محدود الموارد ويهدّد كيانه من الداخل. ولكن بالنسبة للمتابعين من الخارج، حيث نادرا ما يتصدّر الأردن عناوين الأخبار في العالم، فإن كلمات الأمير الغاضبة كشفت لهم عن واقع لم يكن يخفى عليهم، لكن القليل منهم فقط كانوا يدركون الخطورة التي وصل إليها الوضع، ففي لحظة غضب عابرة، قال الأمير حمزة، في أحد تسجيلاته الصوتية المسرّبة، منتقدًا الوضع في بلاده: «لسوء الحظ، أصبح هذا البلد في وضع حرج في الفساد والمحسوبية وسوء الحكم. والنتيجة كانت الدمار.. وفقدان الأمل في مستقبلنا، وفقدان الكرامة والحياة تحت التهديد المستمر، لأننا نريد ببساطة أن نقول الحقيقة أو نحاول التعبير عن مخاوفنا أو آمالنا في المستقبل».

وأضاف: «حتى انتقاد جانب صغير من السياسة يؤدي إلى الاعتقال والإساءة من قبل الأجهزة الأمنية، وقد وصل الأمر إلى النقطة التي لا يستطيع فيها أحد التحدّث أو التعبير عن رأي في أي شيء من دون التعرّض للتنمر أو الاعتقال أو المضايقة والتهديد». هذه النبرة النقدية القوية في كلمات الأمير، بغض النظر عن مدى استغلاله لها لتبرير غضبه، أو ربما لتحقيق الطموحات الشخصية التي راودته، تكشف عن وجود خطاب قويّ ومتماسك له صوابيته ومصداقيته، حتى وإن تناغم مع خطاب معارضات موجودة في الداخل أو مفترضة في الخارج. وجديد هذا الخطاب هو أنه صادر من داخل بيت الحكم، وهو ما يعزّز مصداقيته، ويزيد من قوة تأثيره في أوساط رأي عام مستعد لتقبله، لأنه يعيش انعكاساته على أرض الوقع في حياته اليومية.

> صوت الأمير حمزة، مهما كانت دوافعه، يجب أن يجد له صدى في ما سيتخذ من قرارات في المستقبل

صحيح أن الأردن بلد فقير بدون موارد طبيعية كبيرة، يعاني من أزمات اقتصادية مزمنة، ويستضيف فوق أرضه مليون لاجئ فلسطيني منذ عدة عقود، وأكثر من 600 ألف لاجئ سوري منذ عقد، وأدى ثمن كل الحروب التي شهدتها المنطقة غالبا، وهو اليوم من أكثر البلدان تضرّرا من تداعيات الحرب السورية، وقبلها تضرّر من كل الحروب التي شهدها العراق، وما زال يحمل آثار الجرح الفلسطيني الدامي غائرا في جسد أنهكته حروب العرب مع إسرائيل وحراب الفلسطينيين فيما بينهم فوق أرضه تارة، وعلى حدوده حتى يومنا هذا، حيث يجثم الكيان الصهيوني الغاصب مثل تمساح عملاق، مستعد في كل لحظة لقضم كل ما يتحرّك أمامه ليتسنى له العيش وحده داخل بركته الآسنة. وجاءت أزمة كورونا وتداعيات جائحتها العالمية لتزيد الوضع تأزما في بلاد تعيش حالة احتقان شعبي مزمن، تعبر عنه احتجاجات شعبية تنفجر بين الفينة والأخرى، للمطالبة بحياة كريمة وواقع أفضل مما هو موجود. وحتى في ظل كل هذه الأزمات الخانقة، ظل الأردن يشكل استثناء داخل بياس الخريطة العربية، يسمح بوجود حياة سياسية في حدّها الأدنى، مع هامش من الحرية يمنع الاختناق الكامل، وحركية اجتماعية تجد لها متنفسا يخفّف من حالة الاحتقان كلما ارتفعت حرارة الضغط من الأسفل.

ولكن أن يصل خطاب المعارضة إلى داخل القصر، ويجد له صدىً بين أفراد في الأسرة الحاكمة، فهذا مؤشر على ضرورة التعجيل بإصلاح جذري من الداخل قبل فوات الأوان. فصوت الأمير حمزة، مهما كانت مبرّراته ودوافعه، يجب أن يجد له صدى في ما سيتخذ من قرارات في المستقبل لأنقاذ السفينة قبل غرقها.

وما الواقع الأردني سوى اختزال لما هو عليه الأمر في أكثر من دولة عربية، حيث يتذر الفساد بغطاء الحفاظ على الأمن والاستقرار، عن طريق تكثيف القمع السياسي لإخفاء واقع متوتّر بشكل مزمن بسبب الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة وانعدام المحاسبة وخنق أصوات المعارضة. وما صوت الأمير الغاضب سوى ناقوس خطر انطلق، هذه المرة، من داخل قمرة القيادة، عسى أن يجد له صدىً داخل قمرات سفن أخرى ما زالت تائهة منذ ربيع عربي مجهض.

(كاتب وإعلامي مغربي)

قناة إسطنبول وحديث الانقلابات في تركيا

عصام عبد الشافي

ظل مشروع قناة إسطنبول مثار تجاذب سياسي كبير بين التيارات والأحزاب السياسية التركية على مدار السنوات العشر الماضية، منذ أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان (رئيس الوزراء آنذاك) عنه عام 2011، ضمن مجموعة مشروعات استراتيجية هادفة، كما أعلن، إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي للدولة، ليصل إلى تريليوني دولار بحلول الذكرى المئوية لإعلان الجمهورية عام 2023. وتركزت نقاط الخلاف السياسي الداخلي، كما ذكر المعارضون للمشروع، حول تأثيراته البيئية، سواء على المناخ، أو هشاشة التربة، وبالتالي تعريض إسطنبول لخطر الزلازل.

وتقوم فكرة القناة على شق مجرى مائي موازٍ لمضيق البوسفور، على بعد 30 كيلومترا منه في اتجاه الغرب، بتكلفة مبدئية حوالي 15 مليار دولار، للربط بين البحر الأسود في الشمال وبحر مرمرة في الجنوب، وبطول 45 كيلومترا، وعمق 25 مترا، وبتراوح عرضها بين 400 متر إوكيلومتر واحد، وتبدأ القناة من بحيرة كوتشوك شكمجه (بحيرة طبيعية في بحر مرمرة) شمالاً إلى سد سازليدريي، ثم قرية شاملار، وصولا إلى البحر الأسود. وتقول الحكومة التركية إن المشروع يمكن أن يحقق دخلاً يصل إلى حوالي ثمانية مليارات دولار سنويا من التعريفات والرسوم التي تدفعها السفن مقابل المرور عبر القناة.

القناة الجديدة، حال تنفيذها، لن تخضع لاتفاقية مونترو 1936 التي تنص على حرية الملاحة في مضايق البحر الأسود، ومن بينها البوسفور، ووقعت عليها تركيا والاتحاد السوفييتي السابق وبريطانيا وفرنسا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان وإيطاليا، واستأنفت عام 1936، وتسمح للسفن التابعة للدول المطلة على البحر الأسود بحرية المرور والوجود في حوض البحر الأسود. أما السفن التابعة لدول خارج حوض البحر الأسود فيسمح لها بالوجود ثلاثة أسابيع. وتتحكّم تركيا المسؤولية المباشرة عن مرور السفن الأجنبية للبحر الأسود، وعبرت مرارا عن رغبتها في فرض إجراءات أكثر صرامة، تمكّنها من التحكّم في حركة سفن نقل البترول، كما كان يمرّ السفن الحربية سببا في أزمات وحالات توتر عديدة بين تركيا والدول الموقعة على الاتفاقية.

يبقى التجاذب بين الحكومة والمعارضة مقبولاً، طالما يأتي في سياق سياسي، يُقدم كل طرف ما لديه من حجج وأسانيد، ودراسات تدعم موقفه. ثم جاء الثالث من إبريل/ نيسان 2021، ليشهد صدور بيان بشكل دعوة إلى انقلاب عسكري ضد حكومة «العدالة والتنمية»، وجاء بتوقيع 103 قادة بحرية أتراك متقاعدين، رفضوا فيه عزم الحكومة على تنفيذ المشروع، وتضمّن تهديداً وإدانة للحكومة، بدعوى أنها تخرج بالقوات المسلحة والقوات البحرية عن قيمها، وعن الخط الذي رسمه مؤسس الجمهورية، مصطفى كمال أتاتورك.

> ترى إسرائيل أن مشروع القناة يشكل تهديداً استراتيجياً لمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة

ومن بين ما تضمنه البيان: «تعتبر المضائق البحرية التركية أهم المعابر المائية في العالم، وأديرت باتفاقيات دولية متعدّدة الأطراف سابقاً، ومن نتيجة الاتفاقيات اتفاقية مونترو التي تحمي حقوق الشعب التركي بأفضل شكل، من خلال السيطرة التركية على المضائق بشكل كامل، وجاءت اتفاقية لوزان 1923 لتكمل هذا النصر الدبلوماسي، وجعلت الاتفاقية من البحر الأسود بحراً للسلام للدول المطلة عليه».

وتطرّق البيان إلى قضية تعديل الدستور التي طرحها الرئيس أردوغان في يناير/ كانون الثاني 2021، فنص البيان على أن «الجيش برفض تغيير الدستور، ولا يمكن تناول مسألة كتابة دستور جديد، بل على العكس فإن شعار الجيش هو ضرورة استمرار العمل بالدستور من دون تغيير». وأكد على أن «البلاد خرجت من قبم الجيش والقوات البحرية، والخط العصري الذي رسمه أتاتورك، وهو أمر مدان، ونقف ضده، وعلى العكس من ذلك، فإن مسألة بقاء تركيا ستعترض للمخاطر، وعبر أمثلة واضحة في التاريخ». واعتبر بعضهم البيان دعوة صريحة ومباشرة إلى الانقلاب العسكري على الحكومة التركية.

تزيد من خطورة الأمر اعتبارات إقليمية ودولية عديدة ذات صلة بهذا الملف الاستراتيجي، منها أولاً: الموقف الأميركي المتحفظ، بل والرافض أحياناً اتفاقية مونترو، والساعي إلى تعديلها، بما يحقّق للقوات الأميركية فرصاً أكبر في الوصول إلى البحر الأسود، وهو ما دفاعاً عن امتيازاتهم ودورهم المركزي في المعادلة الداخلية التركية التي شهدت تحولات كثيرة خلال السنوات العشر الماضية لصالح تعزيز القدرات المدنية والمؤسسات السياسية والمجتمعية، على حساب الهيمنة العسكرية التي أفرزت انقلابات عديدة عانت منها تركيا أكثر من 65 عاماً، بداية من انقلاب 1960 على رئيس الوزراء عدنان مندريس، ثم عام 1971 على سليمان ديميريل، ثم 1980 بقيادة كنعان إيفرين، ثم 1997 ضد نجم الدين أربكان، وصولاً إلى محاولة انقلاب 2013، ومحاولة 2016.

وإذا كان النظام التركي قد نجح في مواجهة هذه المحاولات، وغيرها مما لم يتم الإعلان عنه، سواء سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً، فإن الخطر يبقى قائماً والتهديد حاضراً وبقوة، خصوصاً مع توسع الانقسامات ومحركي إقليميين ودوليين لمثل هذه المحاولات، سعياً إلى إسقاط النظام الذي تعتبره هذه الأطراف حجر عثرة أمام تحقيق أهدافها، ليس فقط في شرق المتوسط، ولكن أيضاً في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

(كاتب وباحث مصري)

مضيف اليوسفور، مارس 2021 (أوزان كوزو/ فرانس برس)

ماذا يريد قيس سعيد؟

سمير حمدي

كما هو متوقع، رفض الرئيس التونسي، قيس سعيد، ختم قانون تنقيح المحكمة الدستورية، وردّه مجدّدا إلى البرلمان، وتبريره أن المحكمة الدستورية كان ينبغي إرساؤها في غضون سنة من انتخابات 2014، كما تنص الفصول الانتقالية الواردة في الدستور، وهو ما يمثل خلا إجرائيا. وزاد هذا الموقف في تعقيد المشهد السياسي التونسي وتزيد الاحتقان، وكأنما البلاد لا يكفيها ما هي فيه من أزمة اقتصادية، وما يرافقها من انتشار الجائحة الوبائية.

لا يُخفيا المراقب الموضوعي لطبيعة أداء الرئيس قيس سعيد بموقفه هذا، إذ هو، في النهاية، محصّلة طبيعية لطريقة تفكيره التي حوّلت الطابع السياسي لموقع الرئاسة إلى مجرّد ممارسة تقنية تتعلق بالفصول الدستورية وكيفية تأويلها، غير آبه الإشكال يكمن في حرص الرئيس الحالي على لعب دور رئيس السلطة التنفيذية، وفي الوقت نفسه، انتحال موقع المحكمة الدستورية الشاغر، وهو ما يفسّر حرصه على بقاء هذا المكوّن الأساسي للنظام الديمقراطي غائبا عن المشهد، لأنه ببساطة سيفقده أمرا يعتبره مجال تميّزه عن خصومه، أعني مسألة تفسير النصوص الدستورية وأحتكار تأويلها.

المشكلة أن حالة الانغلاق السياسي تجاوزت مرحلة الصراع بين الرئاسات الثلاث والخلاف بين الكتل البرلمانية، لتلقي بظلها الثقيل على التسيير اليومي لدواليب الدولة، فرئيس الجمهورية الذي رفض التعديل الوزاري الذي قام به رئيس الحكومة ونال ثقة البرلمان أدّى إلى شلل واضح في أداء جملة من الوزارات، ما زالت تُدار بالنيابة. وفي المقابل، كان أداء الرئاسة في مجال اختصاصها الحقيقي كما حدده الدستور، وهو العلاقات الخارجية، يدعو إلى الاستغراب، ففي غضون سنة ونصف السنة من الفهدة الرئاسية شهدت تونس تعيين خمسة وزراء للخارجية (تعيينات تتم بقرار من الرئيس)، والعجيب أن هذا المنصب الذي كان أكثر المواقع استقرارا واستمرارية صبح أكثرها تقلّبا وتغيرا، من دون أن يُدرك أي من المتابعين أسباب هذه التغييرات ولا مبرراتها. ومن ناحية أخرى، يواصل الرئيس سياسة الغياب عن المؤتمرات الدولية، وجديدها القمة الأفريقية المنعقدة عن بعد، والمخصصة لمكافحة وباء كوفيد 19 يومي7 و8 فبراير/ شباط الماضي، ويبدو أن تجنّب الرئيس أي نشاط خارجي، خصوصا في المجال الأفريقي، وهو الامتداد الطبيعي للدولة التونسية، قد عوّضه بالتركيز على الانغماس في الصراعات الداخلية في البلاد، وهو في هذا لا يقوم بدور تجميعي للفرقاء السياسيين، أو راع للحوار الوطني، بقدر ما يطرح نفسه طرفا في الصراع، وهو ما زاد في تعميق الأزمة الحالية.

ما يثير الاستغراب حقا أنه، على الرغم من مرور أكثر من سنة ونصف السنة، على أداء الرئيس القسم (23 أكتوبر/ تشرين الأول 2019)، لا أحد يدرك بالضبط ما يريده الرئيس، فهو لم يقدم مبادرة تشريعية واحدة إلى البرلمان، ولم يطرح أي مشروع سياسي يمكن مناقشته وطرحه للتداول العام للمواطنين. وإذا كانت بعض المواقع تتداول مواقف سابقة له قبل الرئاسة عن ميله الشخصي إلى نظام حكم يلغي الأحزاب، ويعتمد الديمقراطية المباشرة، بما يشبه النظام الجماهيري للراحل معمر القذافي في ليبيا، فإن هذه المواقف تبقى مجرّد تخمينات، لأن الرئيس، منذ تولية منصبه، لم يتحدّث يوما عن مشروع سياسي واضح المعالم. بل وعلى النقيض من هذا تماما، ظل حريصا على التمسك بأهداب الدستور، والتشدد في الشكليات القانونية والمسائل الإجرائية، من دون أن يُظهر أدنى مهارة سياسية، ولا قدرة على التعامل مع الأزمات، وحالة الغموض السياسي، والارتباك في الأداء، والشكلانية في فهم المبادئ الدستورية،

> لم يقدم مبادرة تشريعية واحدة إلى البرلمان، ولم يطرح أي مشروع سياسي يمكن مناقشته

زادت في تأزيم الأوضاع أكثر مما قدّمت حلولا. كان على الرئيس التونسي أن يدرك أن الديمقراطية ليست مجموعة قوانين ومؤسسات وإجراءات شكلية، بل هي قيم ومفاهيم وثقافة وأسلوب حياة ونمط لإدارة الأمور، تجد ملاذها في إيمان المجتمع بها وثقته بمؤسساتها. وما يجري اليوم محاولة لدفع الناس إلى الكفر بالديمقراطية، وهو ما يعني أليا دفعهم نحو أحضان التنظيمات المتطرّفة، والحنين إلى زمن الدكتاتورية. النظام الديمقراطي هو أصعب نظام للحكم، لأنه لا يقوم على فكرة المركز الواحد للقرار، ولا على استئثار شخص أو حزب أو طائفة أو قبيلة السلطة بشكل مطلق، ولأنه يسمح بالخلافات السياسية، وبشكل عَلَني، وهو ما يسبب انزعاجا لمن اعتاد على تلقي الأوامر والخضوع. ومع ذلك، يبقى نظام الحكم ابتكره البشر لإدارة شؤون المجتمع، وأسوأ الديمقراطيات تظل أفضل بكثير من أصلح الدكتاتوريات. والأكيد أن النظام الديمقراطي قادر على إصلاح أخطائه التي تمنح الفرصة لصعود بعض الوجوه الشعبوية أو القوى الفاشية التي ينبغي أن تدرك قبل غيرها أن صعودها مؤقت. وما ينبغي أن ينتبه إليه أصحاب السلطة في تونس اليوم أن محاولة تعطيل المسار قد تجعله يتعثّر، ولكنها لن تمنعه من الاستمرار.

(كاتب تونسي)

حلم انقلاب تركي وتثبيت سلطة أردنية

ارنست خوري

ساعات فصلت بين توقيف شخصيات أردنية كانت حتى الأمس رفيعة المستوى في هرم الحكم، والبيان الذي وقعه 103 أدميرالات متقاعدين من البحرية التركية، قُرئ بصواب، أنه ينتمي إلى زمن الانقلابات حين كان يكفي صدور بلاغ عسكري حتى تتحرّك الدبابات في شوارع المدن التركية الكبرى ويُضاف إلى سجل العسكر انقلاب جديد. لا عناصر شبه بين الحدثين الأردني والتركي إلا التزامن في التوقيت. الأردن مملكة وراثية يدرك حكامها أنفسهم أن وصفها «الديمقراطية» لا يأتي إلا من باب المبالغة والاستعارة اللفظية، من دون أن يعني ذلك أن حدود الكلام المسموح فيه هناك، هو بمستوى قمع ممالك وجمهوريات عربية أخرى. أما تركيا، فجمهورية هوامش الديمقراطية فيها حقيقية وإن كانت تشهد تراجعاً مطرداً. الفوارق الكبيرة بين الحدثين والنظامين والبلدين لا تمنع ممارسة هواية المقارنات والإسقاطات. في البيان العسكري التركي استعجال لاستحضار ذكرى الانقلابات. أما في توقيفات الأردن، فظهرت رغبة راسخة في كل كلام رسمي صدر، بعدم ذكر مصطلح محاولة انقلاب لوصف ما تقول السلطة إن ولي العهد السابق الأمير حمزة كان يحضّره. وفي مقابل تفادي استخدام المصطلح في السيناريو الأردني، ثمة ثمن يجب دفعه. اتهامات مضخمة جداً من نوع «التورط في مخطط خارجي» وإجراء «اتصالات مع جهات خارجية حول التوقيت الأنسب للبدء» بخطوات لزعزعة أمن الأردن». ولكي لا تقول السلطة إن القصر يعتبر أن حركة الأمير حمزة وطموحاته تضخمت وصارت تشكل مصدر قلق بالنسبة للحكم، كان طبيعياً تكبير الحجر. فصار هناك في الأدبيات الرسمية شيء اسمه «المعارضة الخارجية» (غير الموجودة كإطار منظم) و«جهات خارجية» لا اسم لها. وفي سبيل استبعاد المصطلح أيضاً (محاولة تدبير انقلاب)، كان لا بد من إصرار الجيش والحكومة على عدم وجود أي شخصية عسكرية (في الخدمة) في صفوف المعتقلين.

في الحدث التركي، كان الوضع معاكساً، ربما لم يخلُ تصريح أو بيان رسمي صادر عن شخصية مقرّبة من السلطة، من استحضار ذكرى الانقلابات العسكرية في معرض إدانة بيان الأدميرالات الرافضين مشروع رجب طيب أردوغان شق قناة إسطنبول التي تهدد برأيهم حرية الملاحة وتبطل اتفاقية مونترو التي تضمن حرية المرور في مضيق البوسفور منذ عام 1936. حتى اعتقال عدد من الضباط الموقعين على البيان، حصل بتهمة «الاجتماع للمساس بأمن الدولة والنظام الدستوري»، أي بكلام آخر، التحريض على الانقلاب. والحال أن حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم منذ أواخر 2002، يستمد حيزاً كبيراً من شرعيته من خلال تقديم نفسه على أنه بتعريفه، معادٍ للانقلابات، وهذا أحد أسماء العلم التي يشهرها في كل مناسبة. أما الرغبة الأردنية في تفادي ذكر مصطلح محاولة الانقلاب حتى في وصف ما تصوّره «مؤامرة» من الأمير حمزة ورفاقه، فإنها تعكس رفض نظام الحكم في المملكة إثارة إرباك جدّي في المجتمع وبين الشرق أردنيين والأردنيين من جذور فلسطينية، ببساطة لأن القصة تبدو في التحليل، مع جمع لبعض المعطيات، كناية عن صراع على السلطة المستقبلية بين الملك وأخيه غير الشقيق: الأول يريد تثبيت ولاية العهد باسم ابنه الحسين بن عبد الله، والثاني يعتبر نفسه الأحق في المنصب وفي خلافة الملك الحالي، مدعوماً من قطاعات أردنية وعشائر وازنة.

في تركيا، معارضو أردوغان كثر ومن بينهم من هو عسكري في الخدمة أو في التقاعد. الانتخابات قريبة من جهة، وثمة من ناحية أخرى مَن يأمل أن يساعد انعدام الكيمياء، بين إدارتي جو بايدن والرئيس التركي في التخلص من أردوغان، عبر الانتخابات أو بأي طريقة أخرى. أما في الأردن، فلا محاولة انقلابية ولا مؤامرة، بل أمير شاب يلعب على تناقضات المجتمع وعلى الغضب الشعبي المتنامي من الإدارة السياسية الرديئة والأزمة الاقتصادية والمعيشية، بهدف استعادة مجد انتُزع منه في خريف 2004 وقطع طريق توليه العرش مستقبلاً.

أزمة أمير أم أزمة نظام؟

مروان قبلان

طوى الأردن بسلام صفحة أزمة سياسية، استندت إلى رواية مرتبكة، عرف العالم بها من صحيفة أميركية (واشنطن بوست) عن «مؤامرة» داخلية، بامتدادات خارجية، استهدفت نظام الحكم، وزعمت «تورّط» شقيق الملك فيها. وعلى الرغم من أن الأزمة لم يظهر أنها تمثل، في أيٍّ من مراحلها القصيرة، تهديدًا جدّيًا لأمن الأردن واستقراره، إلا أنها مع ذلك أثارت اهتمامًا عربيًا وعالميًا كبيرًا، لأنها جاءت على غير مألوف ما اعتاده الناس، أو عرفوه، عن تماسك نخبة الحكم في الأردن، أقلّه في العقود الخمسة الأخيرة، وقدرتها على احتواء خلافاتها وحلها بعيدا عن عيون وسائل الإعلام، كما أنها أيقظت الناس على حقيقة أن الاستقرار في العالم العربي يبقى حالة هشّة، ومعطى لا يجوز التسليم به، لمجرّد أن الأمور تبدو على السطح هكذا.

ففي مطلع العام 2011، لم يبد في العالم العربي بلدٌ أكثر استقرارا من سورية الخارجة توًا «منتصرة» (بتعبير نظامها) من مواجهات كبرى، خاضتها مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب (في العراق ولبنان وغزة وحتى داخل سورية نفسها). وفيما كانت الملايين تحتشد في ميدان التحرير وشوارع القاهرة تطالب بإسقاط نظام حسني مبارك، كانت تقارير الاستخبارات الغربية تشير إلى قوة النظام السوري، بأجهزته الأمنية والعسكرية، وقدرته على تجاوز الاضطرابات التي تعم المنطقة. ولم يرد أي ذكر لسورية في التقرير الذي نشرته صحيفة نيويورك تايمز يوم 16 فبراير/ شباط 2011، أي بعد خمسة أيام على تنحّي مبارك، وكشفت فيه أن إدارة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، كانت طلبت في أغسطس/ آب 2010، أي قبل نحو ستة أشهر من ثورة 25 يناير، من أجهزتها الاستخباراتية دراسة احتمال اندلاع اضطرابات اجتماعية في العالم العربي، بعد تنامي مؤشّرات على حال التململ والغليان الاجتماعي التي رصدتها السفارات الأميركية في عدد من دوله. وشكلت الإدارة فريقا لدراسة الأمر برئاسة دينيس روس، مستشار أوباما لشؤون الشرق الأوسط، وعضوية مسؤولة حقوق الإنسان في مجلس الأمن القومي، شامنثا باور، ومدير «سي آي إيه»، ليون بانيتا، وآخرين. وخلص التقرير إلى أن أربعة من حلفاء الولايات المتحدة يواجهون تحدّيات محتملة: مصر، واليمن، والأردن، والبحرين. أما سورية، فقد كانت الحكمة السائدة بشأنها في أوساط الجميع، بما فيهم السفارات الغربية في دمشق (وحرص النظام على تغذيتها) أن السوريين الذين شاهدوا ما حل بالعراق من فوضى بعد الاحتلال الأميركي قد تعلموا فضائل الاستقرار، ولو تحت أكثر الأنظمة استبدادا وفسادا في العالم.

مظاهر الاستقرار السوري، كما تبين لاحقا، لم تكن سوى وهم، يخفي وراءه فشلاً بنيوياً كبيراً. ويعاني من تصدّعات يحجبها كم هائل من النفاق الذي مارسته النخب في تشخيص الأمور وتزيينها للداخل والخارج.

مؤكّد أن الأمير حمزة (الغاضب من تهميشه واستبعاده) ما كان ليشكّل تحدّيا لنظام الحكم لولا أنه استند إلى حالة من الإحباط والتذمر الشعبي المتنامي، والناتج عن أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، زادها سوءا انتشار الفساد وترهّل أجهزة الدولة وتفشّي وباء كورونا الذي ضغط بشدة على الأنظمة الصحية والتعليمية في البلد الذي فاخر يوما بأنه يمتلك أحد أفضل الأنظمة الصحية والتعليمية في العالم العربي. ربما كانت هذه الأزمة العابرة مناسبة للالتفات جدّيا إلى المشكلات التي يعاني منها الأردن، والاستجابة لتطلعات شعبه التي ظهرت في صورة تعاطف واضح مع محنة الأمير، بدل التطلع وراء نظرية المؤامرة الخار

بين التجدّد والتعدّد والتبدّد... فلسطينياً

معين الطاهر

في حديث شائق مع الصديق محمد أبو ميزر (أبو حاتم) الذي عمل مسؤولًا للعلاقات الخارجية في حركة فتح، ورافق خليل الوزير (أبو جهاد) في مكتب الحركة في الجزائر بعد استقلالها، وتولّى مسؤولية المكتب من بعده في منتصف الستينيات، قال إن نقاشًا دار في أروقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بعد استقلال البلاد، وطرد المستعمر الفرنسي منها، بشأن مصير الجبهة ومستقبلها، حيث سادت وقتها مقولة في أوساط كوادر الحركة مفادها بأن الجبهة «إما أن تتجدّد أو تتعدّد أو تتبدّد»، وأظن أن هذه هي سنة الحياة في الجماعات والحركات والأحزاب السياسية.

على الرغم من أن الفصائل الفلسطينية لم تجتز بعد مرحلة التحرّر الوطني، ولم تُحرّر فلسطين أو جزءًا منها، بل وفشلت حتى في إنجاز ما وعدت به في برنامج النقاط العشر الذي طرحته عام 1974، حين استبدلت إقامة سلطةٍ على جزء من الأرض الفلسطينية بهدف التحرير الكامل، وعجزت عن تحقيق دعواها بأن اتفاق أوسلو، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، سيؤدّيان إلى حل الدولتين، ووُسم ذلك البرنامج بالمشروع الوطني الفلسطيني، إلا أن فصائلها تعدّدت مرارًا وتكرارًا؛ فالجبهة الشعبية، ومنذ بداياتها، خرجت من رحمها الجبهة الديمقراطية والقيادة العامة التي ما لبث أن غادرها أبو العباس ليؤسس جبهة التحرير الفلسطينية. أما حركة فتح، فقد انشق عنها صبري البنا وأسس فتح - المجلس الثوري، وانشقّ عنها أبو صالح وأبو موسى، وأسّسا «فتح الانتفاضة». وبعد «أوسلو»، تناسخت بعض التنظيمات الفلسطينية، ليصبح لكل منها نسختان أو أكثر تحمل الاسم ذاته، إحداهما في الخارج والثانية في رام الله. وينطبق هذا على جبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية التي زاد عدد نسخها على اثنتين. أما جبهة التحرير العربية التي أسسها حزب البعث، في جناحه العراقي، فقد استقرّت نسختاها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا حال الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تولدت عنه نسخ عدة، منها الحزب الشيوعي الثوري، والمبادرة الوطنية، وأصبح حزب الطبقة العاملة حزبًا للشعب. في حين خرج ياسر عبد ربه وصالح رأفت من الجبهة الديمقراطية ليشكلا حزب فدا. أما حركة فتح، بعد إعادة إنتاج أوسلو في عهد الرئيس محمود عباس، فقد تشكّل منها تياران؛ الأول التيار الإصلاحي (محمد دحلان)، والثاني ملتقى ناصر القدوة ومروان البرغوثي.

هذا عن التعدّد، أما عن التجدّد، إيجابيًا كان أم سلبيًا، فقد تجدّدت بنية منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب يونيو/ حزيران 1967، إذ سيطرت الفصائل الفلسطينية المؤمنة بالكفاح المسلح على هيئاتها القيادية. لاحقًا، تحوّل برنامجها من التحرير الكامل إلى الحل المرحلي، ومن ثم حدث الانقلاب الأكبر بتوقيع اتفاق أوسلو، وجنحت أكثر، حين أُعيد إنتاجه بنسخة أشد سوءًا بعد وفاة ياسر عرفات.

ثمّة تجدد آخر في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية، نشأ عن بروز تيارات أخرى، مثل حركتي المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي، وتمثيلهما قطاعًا واسعا من الشعب الفلسطيني، لكن الحقيقة أن الفصائل الفلسطينية الأخرى عجزت، خلال الفترة الماضية، عن تجديد بنيتها التنظيمية، وبرامجها السياسية، أو حتى نقد تجربتها الماضية بما حملته من سلبيات وإيجابيات، وعجزت نتيجة لذلك عن استشراف طبيعة المرحلة وحلقتها المركزية، وبناء استراتيجيتها، ووسائلها النضالية، وما برحت تعيش على ذكرى تاريخٍ مجيدٍ تعجز عن استخلاص دروسه وعبره.

يقودنا هذا إلى التساؤل عما إذا كانت الانتخابات التشريعية الفلسطينية (إن تمت) ستجدّد من واقع الحركة الوطنية الفلسطينية، أو ستنتشلها من مأزقها وتُنهي انقسامها. 36 قائمة ترشّحت للانتخابات، منها قائمة حركة حماس التي ستتجاوز نسبة الحسم، وقد تحصد ما يزيد على ثلث مقاعد المجلس التشريعي، وأربع قوائم لليسار (الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، والمبادرة الوطنية) الذي أخفق في توحيد صفوفه، ويُتوقع أن تحوز قوائمه عددًا محدودًا من المقاعد لن يزيد على ما نسبته 5% من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي، تُضاف إليها قائمة يقودها حسن خريشة قد تحصل على مقعد أو اثنين، وغاب عن المشهد من تبقى من مسميات الفصائل، بعد أن تلاشت فكرة القائمة الوطنية الموحدة، فانعدمت الحاجه إليها.

ستُمثَّل حركة فتح رسميًا بثلاث قوائم: اللجنة المركزية، والتيار الإصلاحي، وائتلاف ناصر القدوة ومروان البرغوثي، ويُتوقع أن تحصد مجتمعة أيضًا ما يزيد على ثلث مقاعد المجلس. بينما بعض القوائم المتبقية تشكّل امتدادًا لاتجاهات عشائرية أو مناطقية، كانت تتنافس على المقاعد الفردية في ظل قانون الانتخابات القديم، واضطرّت إلى تأليف قوائم، في محاولة للحصول على تمثيل ملائم لزعامات عشائرها أو وجهاء مناطقها. أما القوائم الأخرى فقد لجأ مستقلون وناشطون إلى تشكيلها، وهؤلاء في غالبيتهم كانوا يشكلون جزءًا من قاعدة حركة فتح وأنصارها. ويلاحظ أن عددًا من أعضاء الحركة الحاليين أو السابقين قد انضموا إلى هذه القوائم، أو بادروا إلى تشكيلها، بعد تهميشهم وإقصائهم عن القائمة الرسمية، في تكرار لما حدث على مستوى المقاعد الفردية في انتخابات عام 2006، حيث جاءت انتخابات هذا العام على صورة قوائم نسبية.

في هذا السياق، ما الجديد الذي ستنبئنا به هذه الانتخابات على مستوى حركة فتح والسلطة الفلسطينية؟ على مستوى البرنامج السياسي، لا يبدو أن شيئًا سيتبدل، فالحقيقة الجلية أن من اعترض على قائمة «فتح» الرسمية لم يعترض على برنامجها السياسي المستمر منذ اتفاق أوسلو، واقتصر اعتراضه على الأشخاص والأداء والأسلوب، وليس على البرامج والسياسات. يذكّرنا هذا بموقف الرئيس محمود عباس، حين انصبّ نقده وهجومه على أداء ياسر عرفات وأسلوبه والأشخاص المحيطين به، في ذروة خلافه معه. وهذا يتجدد الآن، ولكن في مواجهة محمود عباس، فثمّة وهم بأن نتيجة المفاوضات كان من الممكن أن تتغير لو قادها فلان بدلًا من علان، في تجاهل للبرامج والاستراتيجيات وموازين القوى، وانعدام الرغبة في تغييرها، أو القدرة على صوغ برامج ثورية وتطبيقها. لم تقدّم أي من قوائم «فتح» الثلاث برنامجًا مختلفًا من حيث الجوهر، فثلاثتها تمسّكت بما تزعم أنه المشروع الوطني المتمثل بحل الدولتين، وبالمفاوضات والشرعية الدولية وسيلة للحصول عليه، وإن كان منسوب الدعوة إلى تنظيم الطاقات، والوصول بالمواجهة الشعبية إلى حدودها الدنيا، قد تفاوت بينها، لكن جوهر المشروع ظل واحدًا، وكذلك السبل المتوهمة لتحقيقه، واقتصرت الانتقادات على الأداء والأسلوب والممارسات الفردية.

> لم يتبقَ من التراث الفصائلي الفلسطيني السابق سوى «فتح» والجبهتين الشعبية والديمقراطية، وبنسب أقل بكثير مما كانتا عليه

> أصبحت «فتح» حركةً تعيش على مجد تليد وباهر في زمان مضى، فهي أول الرصاص وأول الحجارة، اليوم لا رصاص ولا حجارة

لم يخرج ناصر القدوة، مثلًا، في إطلالاته الإعلامية، على المستوى السياسي، عن البرنامج الحالي، وإن انتقد وبشدة أسلوب تطبيقه، وهاجم الإسلاموية التي يقصد بها الإسلام السياسي، وأرسل بذلك رسالة واضحة إلى الخارج، مفادها بأن ثمة بديلا من داخل معسكر فتح، وأنه مستعد للتعاون إن أُسندت إليه مهمة قيادة المرحلة المقبلة بعد رحيل الرئيس محمود عباس أو غيابه عن المشهد. الجانب الثاني في أمره، وهو يخدم الأول ويكمله، تمثل بتركيزه على أن حركة فتح، مع تعدّد قوائمها، لن تخسر أصواتًا أو مقاعد، إذ إن الأعضاء الذين سيُنتخبون، بمن فيهم كتلة التيار الإصلاحي (محمد دحلان)، وأنصارهم من القوائم المستقلة، هم الذين سيشكلون معًا كتلة فتح البرلمانية. يعني ذلك أن هذه الكتلة هي التي سترسم ملامح السلطة القادمة، وستطالب بنصيبها في المواقع التنظيمية للحركة أو في السلطة وأجهزتها، بما يتلاءم مع حجمها وقوتها، من دون أن يتمكّن أحد من فصلها أو إقصائها، وهذا سيتطلب وجود توازناتٍ جديدةٍ مختلفة. ومهما كان حجمها ونتيجتها، فإن محمود عبّاس سيكون الخاسر الأكبر فيها، إذ سيضطر إلى مشاركة بعض صلاحياته مع خصومه داخل «فتح». وإذا استمر ذلك إلى حين انتخابات الرئاسة (ما لم تتأجل) وترشّح مروان البرغوثي مقابل محمود عباس، فقد نشهد نهاية مرحلة وبداية أخرى تحمل في داخلها كثيرا مما مضى، لكنها تنطق بقرب نهايته.

هل ثمّة فصائل تبددت؟ في الحقيقة، لم يتبقَ من التراث الفصائلي السابق سوى «فتح» والجبهتين الشعبية والديمقراطية، وبنسب أقل بكثير مما كانتا عليه. أما بقية الفصائل فقد تبدّدت في الواقع، ولا يزيد عدد المنتسبين إلى أي فصيل منها على عشرات، إن غلبت المبالغة على التقدير الواقعي. وأضحى معظمها أدوات تستخدمها قيادة «فتح» والسلطة في إطار المحاصصة والمناكفة، فهي فصائل قد تبدّدت تنظيميًا وجماهيريًا، وأضحت عبئًا على الحركة الوطنية الفلسطينية. أما «فتح»، فقد تبدّد فيها ما هو أخطر من ذلك، إذ غابت فكرتها الأولى، وأصبحت حركةً تعيش على مجد تليد وباهر في زمان مضى، فهي أول الرصاص وأول الحجارة، أما اليوم فلا رصاص ولا حجارة.

(كاتب فلسطيني)

هل بدأ العد العكسي بين موسكو وطهران في سورية؟

سعد كيوان

قد لا تبدو عشرة أعوام من عمر ثورة الشعب السوري التواق إلى الحرية شيئاً، أو غير كافية، مقارنة بما عاناه نحو خمسين سنة من قهر واستبداد وظلم نظام أثبت، يوماً بعد يوم، أنه السباق في ممارسة أبشع أنواع القمع والإجرام ووسائل القتل ضد شعبه، من استعمال السلاح الكيميائي إلى القصف بالبراميل المتفجرة وبمدافع الدبابات. فضلاً عن تشريد مئات ألوف لا بل ملايين السوريين، بالإضافة إلى الأسرى في سجون تدمر وصيدنايا وغيرهما، أين منها معسكر غوانتانمو، وصولاً إلى المجازر والمقابر الجماعية... إنها جرائم ضد الإنسانية حوّلت شعباً إلى حقل تجارب واختبار للتفنن في أساليب التعذيب والفظاعة في القمع والسحق التي يجيدها نظام الملالي في إيران، ولقّنها جيداً لربيبه بشار الأسد، ولنا في «أرشيف صور قيصر» (أكثر من خمسين ألفاً) خير دليل على ذلك! نظام أب وابن وحزب هو آلة استبداد جهنمية تمكّنت من تدجين (وتطويع) فئات وشرائح من المجتمع السوري التي لم يتح لها نظام الحزب الواحد والحاكم المستبد الأوحد مجرد التعرف على معنى الحرية، لأنها نشأت وتربت على «النظام المرصوص وتمجيد القائد والحزب» كل صباح في المدارس والجامعات والحضانات والفرق الرياضية والكشفية، وفي المؤسسات والدوائر الرسمية والحكومية، ما يتشارك في هذا كله مع كل أنظمة الحكم القومية العربية الاستبدادية. لذلك، بات يعضها يفكّر بطريقة النظام ويتصرّف مثله. وهي اليوم، ومن موقعها المعارض، تقاتله، وتريد أن تسقطه مستعملة النهج نفسه والأساليب نفسها. ولا عجب إن تحولت بعض شرائحها إلى أرض خصبة للحركات الاستئصالية، أمثال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأخواته، وفي خدمة النظام نفسه. وربما شعار «ليسقط النظام ولتسقط المعارضة» الذي رفع في لحظة ما في بلدة كفرنبل، الواقعة على طريق حلب - اللاذقية، وعرفت بـ«أيقونة الثورة»، يعبر أصدق تعبير عن مأساة الشعب السوري.

للمعارضة السورية ما لها وما عليها، من إخفاقات وتشتت وشرذمة وارتهان للخارج، بعد أن فرض عليها بشار الأسد العسكرة، فقد رفعت الحركات والتنظيمات السياسية والمسلحة شعار إسقاط النظام بدون أفق ولا استراتيجية واضحة، ولا خطة عمل مشتركة، ولا إطار سياسي تمثيلي موحد وجامع، فيما انتهى بعضها إلى برامج وتوجهات إسلامية أصولية تسعى إلى استبدال قمع النظام واستبداده باستبداد أشد وطأة وأكثر همجية وظلامية، تمارسه اليوم في المناطق التي تسيطر عليها، والتي يغذّيها ممولوها ورعاتها الإقليميون.

غير أن النظام، وبفضل ثورة السوريين الأحرار، بات اليوم مجرد دمية في يد رعاته الخارجيين، وتحديداً روسيا التي خاضت غمار أول وأعقد تدخل عسكري في الخارج منذ تدخل الاتحاد السوفييتي السابق في أفغانستان سنة 1979، لإنقاذ النظام الأفغاني الصديق وبسط نفوذه في آسيا. تماماً كما يحاول أن يفعل اليوم الرئيس فلاديمير بوتين من أجل استعادة موطئ قدم روسيا في الشرق الأوسط، بعد أن تم إخراجها من ليبيا عام 2011 على إثر ثورة الليبيين على نظام معمر القذافي. ولكن موسكو تدخّلت لإنقاذ نظام الأسد المنهار في سبتمبر/ أيلول عام 2015، بعد أن كان قد سبقها الى ذلك نظام إيران الذي دفع مليشياته متعدّدة الأجناس والأعراق، تتقدّمها مليشيا حزب الله اللبناني، ثم تركيا وإسرائيل الحاضرة دائماً، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، التي تحافظ على وجود عسكري لها في شمال شرق سورية لمراقبة المعبر الاستراتيجي الذي تحاول إيران أن تشقه وترسّخه من طهران إلى بيروت عبر الحدود العراقية - السورية. ومع ذلك، سلمت واشنطن لموسكو بدورها ونفوذها وتموضعها الاستراتيجي في سورية، غير أن بوتين لا يريد أن يغرق في أوحال سورية كما غرق ليونيد بريجنيف في أوحال أفغانستان. ولكن سورية اليوم هي مجموعة دويلات سورية تتقاسمها خمسة جيوش، إيران وتركيا وإسرائيل (لها السيادة في الجو) وأميركا وروسيا، موزعة التمركز والنفوذ، على الرغم من أن القرار الفصل يبقى لروسيا، إلا أن هذا لا يمكن أن يُرضي بوتين الذي يتحمل العبء الأكبر، والذي أدرك جيداً بعد أكثر من خمس سنوات على تدخله العسكري باهظ الثمن بشرياً وعسكرياً ومالياً وأمنياً أن الإمساك بسورية، بوصفها مفتاحاً جيوستراتيجياً في المنطقة، لا يمكن أن يتم إذا لم تقم سلطة ذات مصداقية في دمشق، تطلق ورشة الإعمار الباهظة، وتمهد لعودة ملايين النازحين السوريين إلى ديارهم كما ينص عليه قرار مجلس الأمن 2254. ولا يمكن أن يضطلع بهذه الورشة سوى أميركا والدول الأوروبية ودول الخليج، وشرط هذه الدول هو أقله خروج إيران ومليشياتها من سورية. وهذا هو عنوان المرحلة المقبلة من الصراع وحسابات النفوذ في سورية وعليها، وعلى الصعيد الإقليمي. وقد توصلت موسكو إلى هذا الاستنتاج بعد محاولات دؤوبة خلال السنوات الماضية، للالتفاف على هذا الواقع، عبر إيجاد إطارات بديلة من نوع مؤتمرات أستانة ثم سوتشي، وبدائل أخرى على الأرض لم يكتب لها النجاح، فهي تسيطر ولا تسيطر، لا في الشمال ولا في الجنوب. وحتى في دمشق، اضطرت إلى الضغط على الأسد وحصر نفوذه عملياً في محيط دمشق، واختراق الجيش والأجهزة، ثم إنشاء فرقة خاصة، هي الفرقة الخامسة التي تخضع كلياً لأوامر الضباط الروس من أجل وضع حد للنفوذ الإيراني، المتغلغل ليس فقط عسكرياً، وإنما يعمل على اختراق النسيج الاجتماعي، بالإضافة إلى سعيه الحثيث إلى نشر التشيع بين شرائح معينة بغرض تقويض الأرض من تحت أقدام روسيا.

وأمام موسكو اليوم خريطة تقاسم مناطق نفوذ جغرافي وسياسي على امتداد العمق السوري، تريد أن تُحكم إمساكها بها. وهي تعتبر أن حصة النظام هي عملياً من حصتها، لأن الأسد لولاها لكان اليوم في خبر كان، وتريد بالتالي أن ترسمل ما تدفعه منذ أكثر من خمس سنوات. أما إيران ومليشياتها فهي موجودة في معظم مناطق النظام، في الجنوب والشرق والوسط، إلا أنها لم تفلح في وقف اندفاعة فصائل المعارضة إلى داخل دمشق، فأرسلت جنرالها قاسم سليماني، الذي اغتاله دونالد ترامب، في بداية عام 2020، إلى موسكو طالباً تدخل بوتين لإنقاذ الأسد. ثم تركيا التي تسيطر على الشمال الغربي، وتسعى إلى التمدد في إدلب، إما عسكرياً أو بالتحايل على روسيا ومحاولة ابتزازها عبر استمالة بعض فصائل الشمال وتسليحها. فيما اختارت أميركا التمركز في أهم منطقة في الشمال الشرق الغني بالنفط، وتقوم بدعم وتسليح قوات سورية الديمقراطية (قسد)، وربما تعترف بالشمال كياناً خاصاً للأكراد. ومن موقعها، تراقب إيران ومليشياتها عبر الحدود العراقية – السورية، ومن قاعدة التنف العسكرية في الجنوب الشرقي.

> بات النظام، وبفضل ثورة السوريين الأحرار، اليوم مجرد دمية في يد رعاته الخارجيين، وتحديداً روسيا

> تعتبر روسيا أن حصة النظام من حصتها، لأن الأسد لولاها لكان اليوم في خبر كان، وتريد بالتالي أن ترسمل ما تدفعه منذ أكثر من خمس سنوات

> سمع سيرغي لافروف خلال جولته في دول الخليج، كلاماً واضحاً مفاده أن لا إمكانية لتعويم النظام السوري

من هذا المنطلق، كانت الجولة التي قام بها أخيراً وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى دول الخليج، والتي سمع منها بشكل واضح أن لا إمكانية لتعويم النظام، ولا مشاركة في تمويل إعادة الإعمار والاستقرار إذا لم تخرج إيران ومليشياتها من سورية، كما أن إسرائيل لن تسمح بوجود عسكري لإيران في سورية، وإقامة قواعد أو الاقتراب من هضبة الجولان، تماماً كما هو موقف الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي. وكان أول الغيث، فور عودة لافروف، أن وجّه دعوة إلى وفد من حزب الله لزيارة موسكو، جاءت بمثابة استدعاء، إذ كان الاستقبال بارداً جداً، ولم يدم اللقاء معه أكثر من عشرين دقيقة، أبلغهم خلاله أن على حزب الله أن ينسحب من سورية في أقرب وقت. وقد انعكست هذه الخطوة بشكل فوري على الداخل اللبناني، إذ قلب حزب الله الذي كان داعماً لخيار سعد الحريري على رأس حكومة اختصاصيين من غير الحزبيين الطاولة، وضغط باتجاه العودة إلى حكومة سياسيين، مهدّداً باللجوء إلى «خطوات غير قانونية وغير دستورية» كما جاء على لسان أمينه العام حسن نصر الله. توجّس حزب الله من التوجه الروسي يدفعه إلى التحصن في الداخل، وإحكام قبضته على أي حكومة جديدة ستشكل في لبنان.

هل ستشهد المرحلة المقبلة في سورية ضغطاً إضافياً على إيران وأذرعها؟ أكثر من مؤشّر يدل على أن طهران غير مرتاحة للتحرّك الروسي، وقد اختارت، على ما يبدو، التصعيد في اليمن والعراق ولبنان، بانتظار أن تتبلور نيات إدارة جو بايدن، الذي يبدو هو الآخر حائراً بين التصعيد والعودة إلى الاتفاق النووي. ولكن المؤكد أن سورية أصبحت عبئاً حتى على محتليها!

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads